



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2012 - العدد: 06

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 12 شعبان 1433
الموافق 02 جويلية 2012

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 14 شعبان 1433

الموافق 04 جويلية 2012

فهرس

03 ص محضر الجلسة العلنية السادسة

■ إختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2012.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 12 شعبان 1433
الموافق 02 جويلية 2012

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس
الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة،
السيدات والسادة،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية أن أرحب باسمكم، زميلاتي،
زملائي، بضيوفنا الكرام، وأن أشكرهم على الاستجابة
لدعوتنا والمشاركة في مراسيم اختتام دورة الربيع
العادية لسنة 2012 بمجلس الأمة.

بودي بهذه المناسبة أن أخص بالتحية السيد
رئيس المجلس الشعبي الوطني، الدكتور محمد
العربي ولد خليفة الذي يحضر مجلسنا لأول مرة
بصفته هذه، وأن أجدد له ولأعضاء مكتبه التهنئة
والتمني بالتوفيق في تأدية مهمته النبيلة.
السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء
الطاقم الحكومي المرافق له، لهم منا التقدير
والاحترام، لتشريفهم بالحضور إلى هيئتنا.
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا وكذا السيدة
رئيسة مجلس الدولة، اللذان عودانا دائماً بالمشاركة
في المناسبة، لهما منا الشكر والتقدير، أما أسرة
الإعلام التي اعتادت متابعة نشاطاتنا طيلة الدورة،
فلها هي الأخرى منا الشكر والعرفان.
أيتها السيدات، أيها السادة،
تشاء الظروف أننا نختتم الدورة هذه المرة مع
زميلات وزملاء جدد، زميلات وزملاء التحقوا بالمجلس
الشعبي الوطني، فعززوا بمجيئهم المجلس وهم
- تأكيداً - سيعطون الأداء البرلماني نفساً جديداً،
من شأنه أن يعزز من مكانة الهيئة البرلمانية ويعمق
من الممارسة الديمقراطية فيها.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي
لرئيس الجمهورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس
الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة والعشرين صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد رئيس المجلس الشعبي
الوطني، والسيد الوزير الأول، وأعضاء الحكومة
وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني وضيوفنا
الكرام، جرت العادة في مثل هذه المناسبات،
أن ألقى على مسامعكم بعض الكلمات، تتعلق
بتقييم أشغال الدورة الربيعية العادية لسنة 2012؛
فبعد إذنكم اسمحوا لي أن ألقى على مسامعكم هذه
الكلمات؛ وفيها أقول:
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام
على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي للسيد
رئيس الجمهورية،

عدد نصوص الدورة الماضية التي كانت حينها هامة وكثيرة نصوصها القانونية.

أما بالنسبة للأداء البرلماني، سواء تعلق بالنشاط الرقابي، أو بالنشاط الخاص بترقية الثقافة البرلمانية أو ذلك المتعلق بما يسمى الدبلوماسية البرلمانية، فقد كان محترماً، وفي هذا المجال نذكر بأن مجلس الأمة نظم جلسات عادية للأسئلة الشفوية، وفقاً للوتيرة التي اعتاد العمل بها في الماضي.

كما نظم خلال الفترة عدداً من الخرجات الميدانية، شملت العديد من الولايات لم يسبق له أن زارها، وفيها عاينت وفود اللجان المختصة واقع حال التنمية في هذه الولايات، ووضعت خلاصات رؤيتها للقضايا المطروحة ورفعتها للجهات المختصة.

وبالإضافة إلى الخرجات الميدانية، قامت اللجان الدائمة بالمجلس بتنظيم عدد من جلسات الاستماع مع العديد من الوزراء، حول مواضيع تتعلق بالقطاعات التابعة لها، وكانت هذه اللقاءات فرصة مواتية تم أثناءها شرح وتوضيح الموقف من العديد من القضايا الأساسية.

الأسئلة الكتابية التي وجهها السيدات والسادة الأعضاء عن حالات محددة، فقد كانت هي الأخرى معتبرة وقد وجدت أجوبتها وفي المواعيد المحددة لها قانوناً.

أما بالنسبة للنشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية، فقد كان حجمه هو الآخر محترماً ولم يتأثر بالموعد الانتخابي الذي جرت فعالياته خلال الفترة، وهكذا فقد نظم المجلس أياماً دراسية عديدة حول مواضيع ذات صلة بقضايا الساعة.

أما بالنسبة للنشاط الخارجي أو ما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية، فقد تنوعت طريقة أدائه، فحيناً كان يتم بالتنسيق وبالتكامل مع المجلس الشعبي الوطني، وحيناً آخر كان يقوم به أعضاء من مجلس الأمة منفردين، بالنظر لانصراف زملائهم في المجلس الشعبي الوطني في حملتهم الانتخابية.

المهم في الأمر هو أن البرلمان ومن ثم الجزائر، لم تكن غائبة عن المواعيد البرلمانية التي جرت

إننا نستقبل اليوم السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مكتبه؛ وكلنا ثقة وأمل بأننا معهم سنواصل العمل الذي انتهجناه مع زملائهم السابقين في نفس الهيئة.

وبنفس الروح ونفس الرغبة ونفس العزيمة، نؤكد لهم أننا سنواصل العمل معهم لخدمة المصلحة العليا التي يحرص كل واحد منا على تحقيقها، من خلال العمل على تزويد البلاد بالقوانين التي من شأنها أن تجد الحلول للمشاكل المطروحة في الساحة الوطنية، ومعاً سنواصل الجهد لاستكمال استصدار نصوص الإصلاح التي شرعت البلاد في انتهاجها من مدة.

وإننا لواثقون - زميلاتي، زملائي - من أن البرلمان بغرفتيه سيكون هذه المرة أيضاً في مستوى ثقة المواطنين الذين منحوه ثققتهم، من أجل أداء مهمة التشريع وتقوية مكانة دولة الحق والقانون.

أيتها السيدات، أيها السادة،

المناسبة كما يقتضيه التقليد المعمول به ضمن هيئتنا مع نهاية كل دورة، تستوجب من رئيس الهيئة إلقاء بعض الكلمات بغرض تقييم حصيلة النشاط الذي قامت به الهيئة خلال الدورة؛ وهو ما سأتولى - بعد إنكم - عرضه في هذه المناسبة. وفي هذا الإطار أقول إن دورة الربيع العادية لهذه السنة، تستوجب منا هذه المرة إعطاء أحكام متفاوتة عن حجم عمل الدورة وفي كل حقل من حقول النشاط المؤدى أثناء الفترة.

وهكذا فإننا نقول في مجال العمل التشريعي إنه كان متواضعاً، في حين أن الأداء البرلماني كان عادياً ودور عضو مجلس الأمة، بل البرلمانيين كان في مجال الأداء السياسي - ذي الصلة بالمهمة البرلمانية - بالمقابل هاماً.

بالنسبة للعمل التشريعي وبالنظر إلى كون الدورة تزامنت مع الاستحقاق الانتخابي ونهاية عهدة نواب المجلس الشعبي الوطني، فقد كانت الحصيلة التشريعية فيها متواضعة وعدد النصوص المصادق عليها كان هو الآخر محدوداً، مقارنة مع

التي صادقنا عليها في الدورة الماضية، كقانون الانتخابات أو قانون الأحزاب السياسية أو القانون الخاص بالحصّة المخصصة للمرأة في المجالس المنتخبة أو القانون المتعلق بتنظيم المجتمع المدني؛ وهي كلها قوانين ساهمت في رسم الطريق والنهج الذي اعتمدهت الدولة في إنجاح الاستحقاق الأخير والذي فيه توصلت إلى تجذير الممارسة الديمقراطية وترجمة فحوى سياسة الإصلاح التي اتبعتها.

دورة الربيع العادية رسمت معالم طريق هذه السنة وهي بينت خصوصيتها، فبعد إجراء عملية الانتخابات التشريعية، سيكون شعبنا على موعد لإعطاء كلمته في اختيار ممثليه على المستوى المحلي، وفي نفس هذه السنة وتطبيقاً لمضمون الدستور والقوانين ذات الصلة سيتم تغيير نصف عدد أعضاء مجلس الأمة. وهكذا لن نكون بعيدين عن الحقيقة إذا ما قلنا إن سنة 2012 ستكون سنة الانتخابات وسنة التغيير أيضاً، التغيير البشري ضمن الهيئات المنتخبة، ولكن انتخابات المجلس الشعبي الوطني، بالإضافة إلى ما قلناه عنها فهي أتت في ظل مناخ هادئ وشفاف، وهي انتخابات جاءت لتؤكد واقعاً جديداً تكون الجزائر قد دخلته بعد 10 ماي الفارط، واقع تأكدت فيه الممارسة الديمقراطية وأيضاً المنافسة الهادئة وفيه أعطى الشعب الجزائري المثل والقُدوة في مجال التعبير عن الموقف المسؤول والخيار العاقل؛ وكان من نتيجة هذا الخيار أن استطاعت الجزائر أن تختار مجلساً متعددًا متنوع الانتماءات الحزبية، مجلس تبرز فيه بجلاء ظاهرة التشبيب، ولعل من الأمور التي تلفت الانتباه في تركيبة المجلس الشعبي الوطني الجديد، هو بروز العنصر النسوي الذي كان واحداً من العلامات المميزة للتركيب البشرية للغرفة الأولى في طابعها الجديد.

إن هذه النتيجة أعطتنا بالواقع الفرصة وقد انضمت إلى البيت البرلماني أكثر من 30% من الزميلات الجديرات، لكي نقدم للفئات صادق التهئة ونقول لهن إن هذه النتيجة ليست انتصاراً

خلال الفترة؛ ومواقفها قد تم التعريف بها والدفاع عنها من قبل أعضاء مجلس الأمة، الذين شاركوا في كافة هذه المواعيد ودافعوا باقتدار عن مواقف الجزائر فيها. وبهذا العمل يكون مجلس الأمة قد كرس المبدأ القائل بعدم ترك موقع الجزائر شاغراً.

زميلاتي، زميلاتي،

لقد لاحظتم ولا شك أن انصراف نواب المجلس الشعبي الوطني في حملتهم الانتخابية لم يوقف البرلمان عن العمل، حيث استمر من خلال الأداء الذي كان يقوم به مجلس الأمة في كافة الميادين وبصفة مستمرة، وبذلك يكون هذا النشاط قد ترجم خصوصية النهج البرلماني المزدوج وبين جدواه.

أيها السيدات، أيها السادة،

ونحن نستعرض نشاط مجلس الأمة خلال فترة انعقاد الدورة، لا يمكننا التوقف عن تعداد النشاطات العادية والمعتادة في مثل هذه المناسبة، كونها جرت في ظرف سياسي يمكن وصفه بالخاص والحساس، ذلك أن النشاط السياسي الذي عرفته الساحة الوطنية كان يجسد فعلاً الحراك الحزبي. وفي إطار المنافسة الانتخابية التي كانت تتعلق إما بالانتخابات التشريعية أو بالقوائم التي تضمنت أسماء من هم الآن نواب في المجلس الشعبي الوطني؛ وبالطبع فإن النقاش والحوار الذي ساهم فيه أعضاء مجلس الأمة وأيضاً نواب الشعب، بالإمكان إدراجهما ضمن نشاطات البرلمانيين، ولهما علاقة بالحياة البرلمانية، خاصة وأن هذه الحركية جرت في فترة انعقاد دورة البرلمان الربيعية.

لهذا لن نكون مجانبين الحقيقة، إذا ما وصفنا الفترة بكل ما تخللها من نشاطات، بأنها كانت استثنائية في جانبها السياسي أو آثارها في النطاق البرلماني.

أيها السيدات، أيها السادة،

وفي إطار آخر غير بعيد عما سبق لنا وذكرناه، فقد عرفت البلاد نشاطات هامة في مجال الحكامة، وخاصة في مجال تطبيق مضمون قوانين الإصلاح

بل كان امتحاناً وطنياً بارزاً المعالم، إذا ما أدرجناه ضمن منظور السياق العام الذي جرى فيه إقليمياً ودولياً، وفي هذا ولا شك رسالة تستوجب القراءة الصحيحة من قبل الجميع.

فلقد كان على الجزائر أن تخوض هذا الرهان وتنجح فيه، وهي فعلاً نجحت في اجتياز ذلك المحك الحاسم، ولم تصدق فيها أمنيات من كَشَفُوا مبكراً عن مقارنات ومقاربات متسعة.

ولئن كان هذا الفوز ثابتاً وقوياً ومدعاة للارتياح الآن، فإن القوى السياسية المنضوية تحت راية هذا التوجه مدعوة اليوم إلى مواصلة الجهد والعمل في نفس النهج، وإلى ترجمة الثقة الموضوعية في أصحاب هذا التوجه في الميدان، وأن تسعى اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى العمل بالشكل الذي يوفر مناخ الانسجام بين كافة التيارات وبين ما أصبح يطلق عليه اليوم بالأغلبية العددية ضمن المجلس الشعبي الوطني والأقلية فيه، وصولاً إلى تجسيد المصلحة العليا، لاسيما وأن البرلمان مقبل على التعاطي مع ملفات هامة وحساسة، يدرك الجميع أن التعامل مع مضامينها لن يكون بمنطق الانتماء الحزبي فقط، بل هو يستوجب استحضار مقتضيات بناء الدولة ويستوجب تحقيق عوامل الانسجام الوطني حول القضايا المصيرية الكبرى. ومن هذا المنظور، فإننا نعتقد بأن تجاوز الحالات التي تفرزها - عادة - المواعيد الانتخابية وهي ردود أفعال طبيعية، نعتقد أن تجاوز تلك الحالات والمواقف يكفل للبرلمانيين مناخاً مناسباً للعمل البرلماني الحق.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من جهتنا في مجلس الأمة، فإننا نجدد التأكيد على أننا سنعمل ونواصل العمل والتنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني لبلوغ تلك الأهداف النبيلة؛ وبنفس الروح نعبّر عن الاستعداد للعمل مع الهيئة التنفيذية أيضاً، ونؤكد كذلك أننا في سلوكنا وفي كافة مراحل عملنا المستقبلية سننتهج نفس النهج، الذي اتبعناه من قبل.

للمرأة الجزائرية وحدها، بل هي انتصار للجزائر وبنفس الوقت انتصار للمرأة أينما كانت.

أيتها السيدات، أيها السادة،

صحيح أن عدداً من الأحزاب السياسية لم يتسن لها الوصول إلى البرلمان، لكن تفسير الظاهرة يجد مبرره بالواقع في قصر مدة تأسيس هذه الأحزاب وفي تواضع تجربتها الميدانية في مجال خوض الانتخابات.

ومع تسجيلنا لهذه الظاهرة، نلاحظ بالمقابل أن أحزاباً جديدة أخرى، استطاعت أن تفرض نفسها في المجلس الشعبي الوطني الجديد، والأمر ذاته نقوله عن القوائم الحرة.

بهذه المناسبة نود أن نهني هذه الأحزاب والفائزين من ضمن القوائم الحرة ونتمنى للجميع التوفيق في مسيرتهم السياسية.

الأمر الذي نود التوقف عنده في نطاق الحديث عن الانتخابات التشريعية الأخيرة ونؤكد عليه ونهني أنفسنا به، هو القول بأننا جميعاً عشنا - كما تعلمون خلال الفترة - حراكاً سياسياً واسعاً استمر لشهور كاملة، انتعشت نتيجته الساحة الوطنية بنقاش ثري متعدد الطروحات والمواقف، الأمر الذي ساهم - تأكيداً - في ترقية الثقافة السياسية والحس الوطني لدى المواطن. أيتها السيدات، أيها السادة،

عن هذه الفترة تابعنا جميعاً قراءات وتحاليل، توقعات مختلف السيناريوهات، التي حاولت التسويق لمصيرٍ مُشَوَّه، يدخل البلاد في صورة مستنسخة من أوضاع سائدة في بلدان أخرى.

وعلى عكس هذه التوقعات، فقد أدى هذا الفهم والتحليل إلى تقوية الشعور الوطني والإحساس بالمسؤولية وأضفى من ثم على الانتخابات خصوصية واضحة، عبر عنها حتى أولئك الذين لم تتوفر لديهم القناعة بالفعل الانتخابي، ولكنهم ونتيجة وعيهم الرفيع فقد أبعثوا بسلوكهم المسؤول بلادهم عن تلك التنبؤات المتشائمة والكارثية.

لهذا فإننا نقول إن موعد 10 ماي، لم يكن مجرد موعد انتخابي ضمن المواعيد الدستورية العادية،

تاريخ آبائهم وأجدادهم، ما يُنيرُ لهم دروب المستقبل الواعد.

إن الاحتفال بهذه الذكرى يجب أن يكون وقفة لنا جميعاً، وقفة لكل واحد منا كيفما كانت درجة مسؤوليته، لكي يقيّم الطريق الذي سلكناه والإنجازات التي تحققت لنا.

الجزائر اليوم بخير، وهي ستكون كذلك إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– عزف النشيد الوطني .

(تصفيق)

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور، والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 – 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن اختتام دورة الخريف العادية لسنة 2012، في مجلس الأمة، شكراً للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً

وفي الأخير، أود أن أنتهز السانحة وشعبنا يتهيأ للاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال لكي أتقدم باسمكم – زميلاتي، زملائي – بصادق التهاني لكم ولكافة أفراد الشعب الجزائري، وأن أتمنى لبلدنا مزيداً من النجاحات وفي كافة المجالات في كنف الأمن والاستقرار، وفي ظل أجواء الوفاق والمصالحة الوطنية.

ولن أترك المناسبة تمر دون أن أترحم على شهداء ثورتنا المظفرة وشهداء الواجب الوطني، الذين سقوا بدمائهم شجرة الحرية التي ننعم بها اليوم، وأن أتوجه بصادق الدعاء لإخواننا المجاهدين بأن يمن الله عليهم بالصحة والعافية وطول العمر، وأن يجعلهم ذخراً لا ينضب لهذا الوطن، وأن أحبي جهود كل المخلصين من الجزائريين على ما بذلوه من جهد مشكور لبناء دولة قوية، مزدهرة، متصالحة مع نفسها.

التحية والتقدير لإطاراتنا ولعمالنا الذين بنوا الجزائر خلال الخمسين سنة، وجعلوها ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه.

الشكر والعرفان إلى جنودنا وقوات أمننا بكافة أسلحتهم، التي استطاعت أن تفشل المشروع الإرهابي الخبيث، الذي سعى إلى زعزعة استقرار بلادنا. التحية والعرفان لأعضاء الهيئة التنفيذية على ما بذلوه من جهد، أهلاً للجزائر لأن تحتل موقعها المناسب بين الأمم.

وإحفاقاً للحق، الواجب يقتضينا تقديم الشكر والثناء والعرفان لفخامة رئيس الجمهورية، على جهوده المخلصة وحكمته الكبيرة وتوجيهاته السديدة التي جنبت البلاد الوقوع في المطبات، التي أرادت جهات معروفة إيقاع الوطن فيها، فله ولهؤلاء جميعاً نقول شكراً على ما قدمتموه للجزائر، إذ بفضلكم جميعاً وبفضل ما بذلتموه من جهد مشكور استطاعت الجزائر أن تقيم دولة قوية، مزدهرة، متصالحة مع نفسها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

المناسبة هي أيضاً مناسبة عيد الشباب، وإن أتقدم لهم بالتهنئة، فإني أدعوهم أن يستلهموا من

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 14 شعبان 1433

الموافق 04 جويلية 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587